مدى مساهمة الموارد الداخلية في إستقلالية ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر
– دراسة حالة بلدية آريس خلال الفترة (2015–2020)–

La mesure dans laquelle les ressources internes contribuent à l'indépendance du Budget des Collectivités Territoriales en Algérie
- Etude de cas la commune de Arris pendant la période (2015-2020) -

بومدين مشتة[1] *

[1]مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر3 (الجزائر) boumediene.mechta@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/10 تاريخ القبول: 2022/07/29 تاريخ النشر : 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مكونات الموارد الداخلية لميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر، والتركيز على مدى مساهمتها في تحقيق الاستقلالية المالية والتوازن الميزانياتي لديها، من خلال دراسة ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)، وعليه قمنا بتحليل جميع مصادر التمويل المحلي للبلدية، والتركيز على الداخلية منها بنوعيها الجبائية وغير الجبائية، وتوصلنا إلى أن ميزانية بلدية آريس تعتمد على مواردها الداخلية نسبيا، خاصة ناتج السنوات السابقة في تمويل إيرادات قسم التسيير بنسب فاقت 90%، كما تعتمد على الفائض المرحل في إيرادات قسم التجهيز والاستثمار بشكل كبير، بنسب فاقت 60 % على كامل فترة الدراسة.

كلمات مفتاحية : الجماعات الإقليمية، التمويل المحلي، الموارد الداخلية.

تصنيفات JEL : E6 ، H72، H83.

Résumé :

Cette étude a pour objectif d'étudier et d'analyser les composantes des ressources internes du budget des Collectivités territoriales en Algérie, et de se concentrer sur l'étendue de leur contribution à l'atteinte de l'indépendance financière et de l'équilibre budgétaire pour eux, en étudiant le budget de la commune d'Arris au cours de la période (2015-2020), et en conséquence nous avons analysé toutes les sources de financement local pour la commune, en nous concentrant sur les ressources internes, à la fois fiscal et non fiscal, et nous avons constaté que le budget de la commune d'Arris dépend relativement de ses ressources internes, en particulier le résultat des années précédentes en financement des recette du gudget de fonctionnement à des taux supérieurs à 90 %, Elle dépend également du report des revenus du budget équipements et investissements, avec des taux supérieurs à 60 % sur l'ensemble de la période d'étude.

Mots-clés : Collectivités territoriales, Financement local, Ressources internes.

Codes de classification de Jel : E6, H72, H83.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعتبر الجماعات المحلية أو الإقليمية في الجزائر (الولاية والبلدية) بمثابة القنوات المباشرة للسلطات المركزية في تحقيق التنمية محليا خاصة على الصعيدين الإداري والاجتماعي، ولتحقيق هذا التحدي تواجه هذه الجماعات في كل مرة إشكالية توفر الموارد المالية لتمويل ميزانياتها.

تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن أكثر من 1200 بلدية في الجزائر عاجزة، وقد تعدى عجزها حتى في تغطية نفقاتها الإجبارية والضرورية، ما أدى بها وفي كل مرة إلى إستعمال أسهل الحلول، واللجوء للسلطات المختصة لطلب إعانات ومساعدات وحتى إقتراضات لتغطية عجزها الميزانياتي.

وأمام هذه التبعية، والاختلال الهيكلي في ميزانية أغلب البلديات الجزائرية، كان لزاما عليها البحث عن موارد داخلية ذاتية وتفعيلها خاصة غير جبائية منها، لتغطية على الأقل نفقات التسيير لميزانيتها، الأمر الذي دفعنا إلى دراسة هذا النوع من الموارد بمختلف مكوناته، والذي في نظرنا هو الكفيل بمنح إستقلالية مالية لهاته الوحدات المحلية، وجاء الاختيار على بلدية آريس الواقعة بولاية باتنة.

و بناء على ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى مساهمة الموارد الداخلية في إستقلالية ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)؟

1.1 التساؤلات الفرعية

- ✓ ما هي خصوصية الجماعات الإقليمية في الجزائر؟
- ✓ ما المقصود بالتمويل المحلي؟ وما هي أهم موارده الداخلية؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن أن تسهم الموارد الداخلية لبلدية آريس في تحقيق إستقلالها المالي خلال الفترة (2015-2020)؟

2.1 فرضية الدراسة

تقوم الدراسة باختبار الفرضية التالية:

- تسهم الموارد الداخلية بأنواعها في إستقلالية ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020).

3.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

- التأصيل النظري للجماعات الإقليمية في الجزائر؛
- التطرق للموارد الجبائية المخصصة كليا، والمخصصة جزئيا للجماعات الإقليمية في الجزائر؛
- دراسة وتحليل الموارد الداخلية الذاتية غير الجبائية لبلدية آريس؛
- دراسة وتحليل الموارد المالية الداخلية بمختلف مكوناتها لبلدية آريس، من أجل تحديد مدى مساهمتها في الاستقلال المالي لهذه البلدية خلال فترة الدراسة.

4.1 حدود الدراسة:

شملت الدراسة مكانيا بلدية آريس، أما بالنسبة للجانب الزماني فإن فترة الدراسة كانت بين سنوات (2015-2020).

5.1 تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا هذه الأخيرة إلى ثلاث نقاط رئيسية كالتالي:

- ✓ أساسيات حول الجماعات الإقليمية في الجزائر؛
- ✓ التمويل الداخلي المحلي لميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر؛
- ✓ تحليل الإيرادات الداخلية لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020).

2. أساسيات حول الجماعات الإقليمية في الجزائر

1.2 مفهوم الجماعات الإقليمية

الجماعة الإقليمية عبارة عن: "منطقة جغرافية حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتظم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها، وتعددت تسمياتها فسميت ب اللامركزية الإقليمية، نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي يقوم عليه، وسميت كذلك بالإدارة المحلية" (عوابدي، 2007، صفحة 239)، كما أنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة، بين السلطة المركزية وسلطات إدارية محلية منتخبة ومستقلة، تباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت رقابة الدولة (فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، 2013-2014، صفحة 198).

كما أن الجماعات الإقليمية ليست فقط مكانا يتم فيه اتخاذ القرارات الإدارية، بل هي أيضا وقبل كل شيء مكانا يهتم ويخضع للالتزام بتحقيق نتائج وإدارة تسعى لخلق قيمة من أجل إدارة أفضل للاهتمامات والاحتياجات الاجتماعية للسكان(Bekhada & Semaoune, 2019, p. 38) .

2.2 النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر

عرفت الجماعات الإقليمية ثلاث محطات تشريعية تتعلق بتنظيمها، بدءا من سنة 1967 بقانون البلدية الصادر بالأمر رقم (24/67)، ثم بالأمر رقم (38/69) المتعلق بالولاية، وقد شهدا تعديلا خلال سنة 1981 بالقانون(81/09) المؤرخ في 1981/07/04 على مستوى البلدية، وعدل قانون الولاية بالقانون (02/81) المؤرخ في 1981/02/14، وصدر في سنة 1990 القانون الثاني المنظم للجامعات المحلية للبلدية والولاية (08/90) و(09/90) على التوالي المؤرخين في 1990/04/07، وانتهت عند القانون (10/11) المتعلق بالبلدية، والقانون (07/12) المتعلق بالولاية الجديدين، لتساير الواقع السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي للبلاد (فريجات، النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر، 2016، صفحة 198).

وسوف نأتي على تعريف البلدية والولاية في الآتي:

1.2.2 البلدية

- **تعريف البلدية:**

لقد نصت المادة الأولى من قانون البلدية على أن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون" (المادة 01، القانون 10/11، 2011، صفحة 7).

وعرفها الميثاق الوطني بأنها: "الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (أقوجيل ويرقى، 2020، صفحة 379).

والبلدية في الجزائر نمط من التنظيم الإداري اللامركزي، وهي الوحدة الإقليمية الإدارية الأساسية، تهدف إلى تنظيم الشؤون المحلية وإدارتها من طرف السكان المحليين بأنفسهم بواسطة هيئات منتخبة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم المنطقة التابعة لها، وتطويرها وإصلاحها، وقد

هيئات البلدية:

حسب المادة 15 من قانون البلدية، فإنها تتوفر على: (بعلي، 2015، صفحة 135)

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي؛
- هيئة تنفيذية : هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- إدارة: ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

2.2.2 الولاية

- **تعريف الولاية:**

بالرجوع إلى قانون الولاية رقم 07/12 نجد أن المشرع عرفها كما يلي: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة . وهي أيضا الدائرة غير الممركزة للدولة ، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة" (المادة 01، القانون 07/12، 2012، صفحة 8،9).

والولاية في الجزائر هي منطقة إدارية على جزء من إقليم الدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال و تقوم بنشاط سياسي، اقتصادي، اجتماعي و ثقافي تحت إشراف السلطة المركزية و رقابتها (قاسم، 1988، صفحة 50).

- **هيئات الولاية:**

حسب نص المادة 02 من قانون الولاية، فإنها تتوفر على:

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي الولائي؛
- هيئة تنفيذية: ويمثلها الوالي"الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة" (المادة 110، القانون 07/12، 2012، صفحة 19) ويعتبر من الموظفين السامين بالدولة، وممثل السلطات الإدارية والسياسية المركزية محليا.

1. التمويل الداخلي المحلي لميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر

و قبل التطرق لمختلف الموارد المحلية الداخلية التي تمول ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر، يجب أن نقدم تعريفا شاملا لهذا النوع من الميزانيات من خلال الآتي:

1.3 التعريف بميزانية الجماعات الإقليمية

1.1.3 تعريف ميزانية البلدية:

عرف القانون الجديد المتعلق بالبلدية لسنة 2011 ميزانية البلدية على النحو التالي:

"هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيصي وإدارة تسمح بتسيير المصالح البلدية، وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار" (المادة 176، القانون 10/11، 2011، صفحة 24).

2.1.3 تعريف ميزانية الولاية:

عرف قانون الولاية الجديد لسنة 2011 ميزانية الولاية كما يلي: "ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، وكما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والإستثمار" (المادة 157، القانون 07/12، 2012، صفحة 23).

2.3 التمويل الداخلي لميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر

1.2.3 تعريف التمويل المحلي:

يقصد بالتمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة، و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات، بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظيم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المنشودة (عبد الحميد، 2001، صفحة 20)، وتأتي مختلف الموارد المالية للجماعات المحلية من مصدرين أساسيين ، أولهما داخلي يتمثل في الضرائب و الرسوم المحلية و الإيرادات الناتجة عن استثمار ممتلكاتها، وثانيهما خارجي يتمثل في القروض و الإعانات الحكومية و الهبات و الوصايا المقدمة من طرف الأفراد أو الأشخاص الخاصة، إلا أننا ومن خلال هذه الدراسة سوف نركز على الموارد الداخلية فقط.

2.2.3 الموارد الداخلية لتمويل ميزانية الجماعات الإقليمية

وهي نوعان جبائية وغير جبائية، وسوف نأتي على ذكرها بشيء من التفصيل في الآتي:

1.2.2.3 الموارد الجبائية

و تدعى أيضا بالإيرادات المالية الذاتية، أو التمويل الذاتي الجبائي للجماعات الإقليمية، و يقصد بها مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب و الرسوم المحلية إضافة إلى الموارد الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية (مرغاد، 2005، صفحة 03).

وعليه فالجباية المحلية حاليا هي مجموعة غير متجانسة من الضرائب والرسوم تستفيد منها الميزانيات المحلية كليا أو جزئيا، في الواقع، يتم تمويل الأخيرة على مستويات مختلفة من الإنتاجية، أهمها الضريبة على النشاط المهني (TAP) والضريبة على القيمة المضافة (TVA)، واللتان تمثلان وحدها أكثر من 80٪ من عائدات الجماعات الإقليمية (Himrane, 2018, p. 55).

وعلى العموم فان هذه الضرائب و الرسوم منه ما هو موجه كليا للجماعات المحلية، ومنها ما هو موجه جزئيا لها، وسوف نتطرق إلى أهمها في الآتي:

1.1.2.2.3 الموارد المخصصة كليا للجماعات الإقليمية

وهي جميع الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة، والتي تعود حصيلتها الإجمالية مباشرة للجماعات الإقليمية دون سواها وهي :

- **الرسم العقاري (TF)**

وهو نوعان الرسم العقاري على الملكيات المبنية، وآخر على الملكيات غير المبنية، وهما كالآتي:

- **الرسم العقاري على الملكيات المبنية**

ويحدد أساس فرض هذا الرسم حسب المادة 254 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية في المساحة الخاضعة للضريبة، وذلك حسب 04 مناطق مختلفة.

كما يتم حساب الرسم حسب المادة 261-ب من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 كالأتي:

- الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة : 3%؛
- الملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين وغير المشغولة سواءا بصفة شخصية أو عائلية أو عن طريق الكراء، تخضع لمعدل 10%.

- **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية**

يتم حساب الرسم حسب المادة 261-ز من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 كالأتي:

- 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية؛
- 5% بالنسبة للأراضي العمرانية عندما تكون مساحتها أقل أو تساوي 500 م^2 ؛
- 7% بالنسبة للأراضي العمرانية عندما تكون تفوق مساحتها 500 م^2 وتقل أو تساوي 1000 م^2 ؛
- 10% بالنسبة للأراضي العمرانية عندما تفوق مساحتها 1000 م^2؛
- 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

- **الرسم على النشاط المهني (TAP)**

استحدث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 والذي خلف الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (المادة 21، الأمر 27/95، 1995، صفحة 9،8)، وحسب نفس نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المذكور سابقا، فإنه يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يلي:

- ✓ حصة البلدية: 66%؛
- ✓ حصة الولاية: 29%؛
- ✓ حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية: 5%.

- **رسم التطهير (TA)**

حسب المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 فإنه: "يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية".

و يحدد مبلغ الرسم حسب المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 كما يلي:

- 1500 دج و 2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛

- مابين 4000 دج و 14000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- مابين 10000 دج و 25000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛
- مابين 22000 دج و 132000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.
- **رسم الإقامة (TS)**

يفرض رسم الإقامة على الأشخاص الذين لا يقيمون في البلديات، و لا يملكون فيها إقامة خاصة خاضعة للرسم العقاري، و هو رسم خاص يعود بكامله للبلدية كما نصت عليه المادة 48 من القانون رقم 16/05 المتضمن قانون المالية لسنة 2006، كما يمكن للبلديات عن طريق المداولة التصويت على رسم الإقامة الواجب تحصيله لتمويل ميزانيتها طبقا لأحكام القانون المتعلق بالبلديات حسب نص المادة 61 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، وحسب المادة 63 من نفس القانون، فإنه تؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة بين (50-60 دج)، ولا تتجاوز 100 دج عن العائلة، أما بالنسبة للفنادق ذات الثلاث (03) نجوم فأكثر فتكون على النحو التالي:

- 200 دج للفنادق ذات ثلاثة نجوم؛
- 400 دج للفنادق ذات أربعة نجوم؛
- 600 دج للفنادق ذات خمسة نجوم.

- **رسم الإسكان**

يؤسس رسم سنوي على السكن، يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في بلديات مقر الدائرة، وكذا مجموع بلديات ولاية الجزائر و عنابة و قسنطينة و وهران، كما يحصل هذا الرسم من مؤسسة "سونلغاز" عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز، حسب دورية الدفع، ويدفع ناتج هذا الرسم إلى البلديات (المادة 67، القانون 11/02، 2002، صفحة 24)، و يحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن حسب نص المادة 67 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 كما يلي:

- 300 دج و 1200 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في جميع البلديات باستثناء المذكورة في النقطة الثانية أدناه؛
- 600 دج و 2400 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر و عنابة و قسنطينة و وهران.

- **رسم الأفراح**

حسب المادة 36 قانون المالية لسنة 2001 (المادة 36، القانون 2000/06، 2000، صفحة 23)، والتي تم بها تعديل المادة 106 من الأمر 320/65 المتضمن قانون المالية لسنة 1966 كما يلي: "يدفع مبلغ هذا الرسم المثبت بواسطة

سند قبض مسلم من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقدا وذلك قبل بداية الحفل".

وتحدد التعريفة كما يلي:

- بين (500-800 دج) عن كل يوم، عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساء؛
- بين (1000-1500 دج) عن كل يوم، عندما تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساء.

2.1.2.2.3 الموارد المخصصة جزئيا للجماعات الإقليمية

وهي جميع الإيرادات المحلية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة، والتي تعود حصيلتها جزئيا للجماعات الإقليمية دون سواها وهي :

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA)**

يعتبر هذا الرسم من الضرائب غير المباشرة، وقد أحدث لأول مرة بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 1991 (المادة 65، القانون 36/90، 1990، صفحة 1927)، ومنذ صدور قانون المالية لسنة 2017 خاصة في مادتيه 26 و 27، وطبقا للمواد 21 و 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2021 أصبحت معدلاته كالآتي (المواد 26-27، القانون 14/16، 2016، صفحة 13) :

- (9%) المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة؛
- (19%) المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة.

هاته المعدلات هي المعمول بها حتى بعد صدور قانون المالية بسنة 2021.

توزع حصيلة الرسم على القيمة المضافة حسب المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2021 كما يلي:

✓ بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل:

- 75% لفائدة ميزانية الدولة؛
- 10% لفائدة البلديات مباشرة؛
- 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

- **الضريبة الجز افية الوحيدة (IFU)**

هي محدثة بموجب المادة 2 من قانون المالية لسنة 2007 وعرفتها كالآتي:"تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني" (المادة 02، القانون 24/06، 2006، صفحة 4،3).

و حسب المادة 282 مكرر5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 فإن توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة يكون كما يلي:

✓ ميزانية الدولة: 49%؛

✓ البلديات: 40,25%؛

✓ الولاية: 5%؛

✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلية: 5%؛

- ✓ غرف التجارة والصناعة: 0,5%؛
- ✓ الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: 0,01%؛
- ✓ غرف الصناعة التقليدية والمهن: 0,24%.

- **الرسم الصحي على اللحوم**

عنوان الرسم معدل بموجب المادة 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2007 (المادة 05، القانون 03/07، 2007، صفحة 6)، تحصله البلديات عن عمليات ذبح الحيوانات المبينة بموجب المادة رقم 62 من قانون المالية لسنة 1980 (المادة 62، القانون 09/79، 1979، صفحة 1441). ويفرض على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة حسب المادة رقم 448 من قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2021، يتم حساب الرسم على أساس وزن اللحوم التي سيتم ذبحها بمعدل 10 دج للكيلوغرام الواحد وهذا حسب المادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2021، توزع 10 دج المذكورة حسب نفس المادة كالآتي:

- 8,5 دج للكيلوغرام الواحد لصالح البلدية؛
- 1,5 دج للكيلوغرام الواحد لصالح صندوق التخصيص الخاص رقم 070 302 تحت "عنوان صندوق حماية الصحة الحيوانية" وهذا حسب آخر تعديل له بموجب المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (المادة 21، القانون 01/09، 2009، صفحة 8).

- **القسيمة على السيارات**

قسيمة السيارات محدثة بموجب المادة 46 من قانون المالية لسنة 1997، بحيث تؤسس قسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر، ويقع عبئ هذه القسيمة على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك السيارة الخاضعة للقسيمة، وحسب المادة المذكورة سلفا، فإن تعريفة القسيمة تحدد إبتداءا من سنة وضعها للسير (المادة 46، القانون 31/96، 1996، صفحة 15)، خضع مبلغ القسيمة إلى تغييرات وتعديلات تبعا لأنواع السيارات، وآخر تعديل حددته المادة 9 من قانون المالية لسنة 2016.

يوزع حاصل تعريفة القسيمة حسب المادة 309 من قانون الطابع لسنة 2021 كالآتي:

- 20% لفائدة الصندوق الوطني للطرقات والطرق السريعة؛
- 30% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛
- 50% لفائدة ميزانية الدولة.

2.2.2.3 الموارد غير الجبائية

تتكون الإيرادات غير الجبائية للجماعات الإقليمية أساسا من عائدات الأملاك، وموارد الاستغلال

1.2.2.2.3 مداخيل الأملاك

تتوفر الجماعات الإقليمية على مجموعة من الممتلكات سواءا كانت عقارية أو منقولة، باعتبارها تمتلك الشخصية المعنوية جاز لها التصرف في ممتلكاتها بالخصوص، كإيجار العقارات وحقوق الطرقات.. الخ، وتشكل غالبا نسبة ضئيلة من إيرادات التسيير (سي يوسف، 2013، صفحة 49).

2.2.2.2.3 إيرادات الاستغلال المالي

تتمثل فيما تجنيه الجماعات الإقليمية من استغلال مرافقها وبعض المراكز بتقديم مختلف الخدمات للجمهور مقابل مبالغ رمزية (تياب، 2010، صفحة 31)، و تتكون من عوائد الوزن ، الكيل ، القياس وعوائد الرسوم على الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو حفظها، إضافة للإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي و المتاحف العمومية والحظائر العمومية (السبتي، 2009، صفحة 130).

3.2.2.2.3 التمويل الذاتي

وفقا للمادة 161 والمادة 136 من قانون البلدية والولاية على التوالي، يتعين على كل من الولاية والبلدية ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويله إلى قسم التجهيز والاستثمار، ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلدية والولاية حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، ويتراوح هذا الاقتطاع مابين 10% إلى 20%.

2. تحليل الإيرادات الداخلية لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)

من خلال هذا العنصر نحاول التطرق للإيرادات الداخلية لميزانية بلدية آريس بنوعيها الجبائية وغير الجبائية خلال الفترة 2015-2020، وهذا من خلال تحليلها وتفسيرها.

1.4 التعريف ببلدية آريس:

هي مدينة جزائرية تقع في قلب الأوراس على ارتفاع 1200 متر، هي من أولى دوائر الوطن، ومن أقدم وأهم دائرة في ولاية باتنة، وتبعد عنها بحوالي 60 كلم، كما أنها تقع في الجنوب الشرقي من عاصمة الولاية، يحدها من الشمال بلدية ثنية العابد (وادي الطاقة)، ومن الغرب ثنية العابد، ومن الجنوب تيغانمين، ومن الشرق بلدية أشمول وفم الطوب، وتتربع بلدية أريس على مساحة إجمالية تقدر بـ 151,78 كلم2، ويبلغ عدد سكانها 31 ألف نسمة، وتمتاز منطقة أريس بالبرودة شتاءا وهي معروفة بتراكم الثلوج، وترتفع الحرارة بها صيفا لتبلغ أكثر من 40 درجة مئوية، بلدية أريس تمتاز بتضاريسها الوعرة، وجبالها العالية، وعليه فهي منطقة جبلية بنسبة 65%، وأعلى قمة بها هي جبل القطار بطول 2031 م، ومن أبرز ينابيعها الطبيعية عين تيحمامين بقلب أريس (مصالح بلدية آريس، 2021) .

2.4 المقومات الإقتصادية و الإجتماعية لبلدية آريس:

تتميز بلدية آريس بالعديد من المقومات الإقتصادية والإجتماعية، والتي نوجزها بلغة الأرقام كالآتي :

✓ **المساحات الفلاحية :**

- المساحة الفلاحية الإجمالية : 9500 هكتار؛
- المساحة الصالحة للزراعة : 6466 هكتار؛
- المساحة المسقيـة : 700 هكتار؛
- المساحة الغابيـة : 3000 هكتار؛
- مساحة المراعي : 2500 هكتار؛
- مساحة الأشجار المثمرة : 358 هكتار (أغلبها أشجار التفاح والمشمش)؛
- الخضـروات : 48 هكتار؛

- الأعــلاف : 39 هكتار؛
- الحبــوب : 1400 هكتار.

✓ **تربية المواشي :**

- الأغنام : 7798 رأس منها 3500 نعجة؛
- الماعــز : 7264 رأس منها 4324 عنزة؛
- البقــر : 237 رأس منها 78 بقرة حلوب .

✓ **تربية الدواجـن :** 25 منشأة.

✓ **تربية النحل:** 2737 خلية منها 600 تربية تقليدية .

✓ **قطاع الري :**

- عدد الآبار العميقة الصالحة للشرب : 10 عمومية ؛
- آبار فردية : 220 بئر؛
- عدد قصور المياه : 20 ؛
- طول الشبكة : 632,52 كلم ؛
- عدد المشتركين : 5092 .

✓ **شبكة الطرقات**

لا يمكن أن نغفل عن الأهمية الكبرى التي تلعبه هذه الشبكة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها وسيلة وأداة لخدمة القطاعات الأخرى، ومما سبق فان معطيات هذه الشبكة تكمن في الآتي :

- طول الطرق الوطنية : 17.50 كلم ؛
- طول الطرق الولائية : 14.00 كلم؛
- الطرق الداخليـة : 40 كلم ؛
- المسالك الجبليـة : 120 كلم .

✓ **السياحة والعادات والتقاليد:**

- منطقة التوسع السياحي الذرعان (جبل الشافات) / على مساحة 770 هكتار و73 آر؛
- العيد الوطني للتفاح؛
- رأس السنة الأمازيغية؛
- نصف الماراطون الدولي للشهيد مصطفى بن بولعيد؛
- العديد من العادات المتوارثة تحضى بالعناية كإحياء بعض المناسبات الدينية والمواسم الفصلية،

✓ **الصناعة:**

- منطقة النشاطات لبلدية آريس والتي أعيد تهيئتها منذ 2007 بأكثر من 96 مليون دج؛

- الكثير من ورشات النجارة والحدادة (صناعة الزرابي، الحلي، الأواني الفخارية، الأسلحة المرخصة، الألبسة النسيجية....).

✓ **الواقع الإجتماعي:**

- عدد المدمجين ضمن الشبكة الإجتماعية : 832 مدمج؛
- مؤسسة عمومية إستشفائية : 120 سرير، عيادة للتوليد : 50 سرير و مركز الطفولة : 40 سرير؛
- قاعة واحدة متعددة الخدمات الصحية ، و 06 وحدات العلاج ؛
- السكن الإجتماعي : 1651 وحدة، السكن التطوري : 140 وحدة، السكن التساهمي : 620 وحدة، والسكن الريفي : 892 وحدة.

3.4 تحليل الإيرادات الداخلية لبلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)

تتمثل الإيرادات في ميزانية الجماعات الإقليمية عموما من قسمين أولهما للتسيير والآخر للتجهيز والاستثمار، ويمكن توضيح نسب وتطور مجموع إيرادات كل قسم في ميزانية بلدية آريس، وكذا إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2015-2020) في الجدول التالي:

الجدول 01: نسب وتطور مكونات إيرادات ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات التسيير (و:ألف دج)	465.004.46	395.163.52	404.303.22	403.072.75	372.469.12	343.997.53
نسبة إيرادات التسيير إلى مجموع الإيرادات (%)	% 65,24	% 62,67	% 69,70	% 45	% 42	% 44,70
إيرادات التجهيز والاستثمار (و: ألف دج)	247.728.43	235.353.28	175.764.00	493.718.75	513.341.82	425.634.60
نسبة إيرادات التجهيز إلى مجموع الإيرادات (%)	% 34,76	% 37,33	% 30,30	% 55	% 58	% 55,30
مجموع الإيرادات (و: ألف دج)	712.732.89	630.516.80	580.067.22	896.791.50	885.810.94	769.632.13
نسبة تطور إجمالي الإيرادات (%)	/	% 11,53-	% 8-	% 54,60	% 1,22-	% 13,11-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الحسابات الإدارية لبلدية آريس خلال الفترة (2015-2020).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإيرادات الإجمالية لميزانية بلدية آريس بين سنتي (2015-2017) كانت في تناقص، فبعدما كانت 712.732.89 ألف دج في سنة 2015، سجلت في 2016 مبلغ 630.516.80 ألف دج، أي بانخفاض 82.216.09 ألف دج والتي تمثلها نسبة (-11,53%)، وتلاه انخفاض آخر في سنة 2017 بملبغ 50.449.58 ألف دج حين وصل مجموع الإيرادات مبلغ: 580.067.22 ألف دج، وعلى النقيض، فخلال سنة 2018 عرفت الإيرادات

الإجمالية إرتفاعا غير مسبوق وصل مبلغ: 896.791.50 ألف دج أي بزيادة 316.724.28 ألف دج والتي تمثلها نسبة (54,60%) مقارنة بسنة 2017، هاته الزيادة وحدها تمثل كذلك ما يقارب نصف إيرادات ميزانية بلدية آريس خلال سنة 2017، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى التطور الكبير في مكونات إيرادات قسم التجهيز والاستثمار والتي انتقلت من مبلغ: 175.764.00 ألف دج إلى 493.718.75 ألف دج إي بزيادة تقارب الثلاثة أضعاف خاصة ما تعلق بالتزويدات ممثلة في الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار و الإعانات من الجماعات المحلية والسلطات المركزية بصفة كبيرة، بالإضافة إلى الهبات والوصايا بصفة قليلة،أما في بداية سنة 2019 إلى نهاية سنة 2020 فقد عاودت الإيرادات الإجمالية إلى الإنخفاض مقارنة مع سابقتها في سنة 2018، خاصة في سنة 2020 والتي تجاوز الانخفاض فيها مبلغ: 100 مليون دج وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الانخفاض المحسوس في تحصيل الضرائب المباشرة والذي مرده إلى التخفيضات والإعفاءات الجبائية التي قدمتها الدولة للتجار وأصحاب المهن نظير توقف نشاطهم بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم، والتي تركت أثرا كبيرا على الإقتصاد الجزائري والعالمي.

ويمكن تمثيل تطور مكونات إيرادات ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): نسب إيرادات قسم التسيير والتجهيز لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)

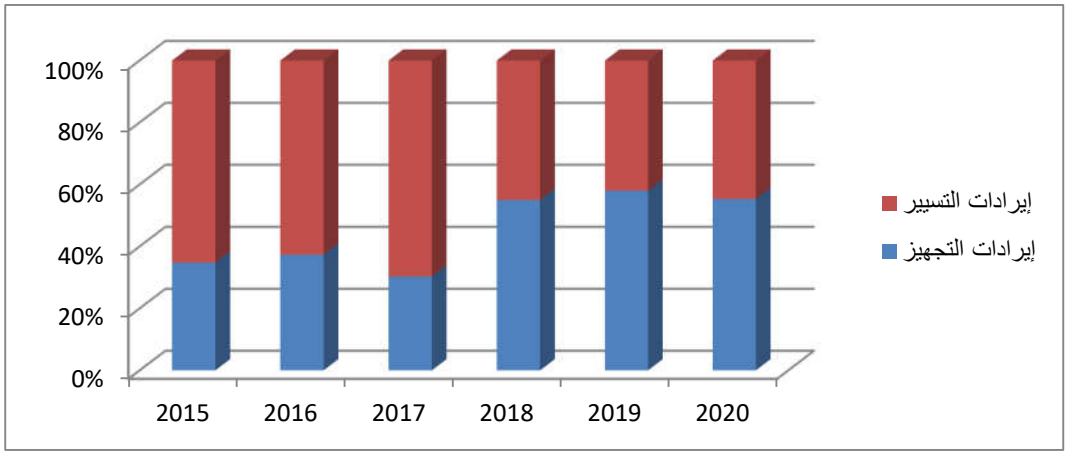

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم (01)

كما يمكن إبراز تطور الموارد الداخلية لقسم تسيير ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020) عن طريق نسب مئوية في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور الموارد الداخلية لقسم تسيير ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020)

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الموارد الداخلية (و:ألف دج)	278.982.47	278.723.72	263.957.07	267.288.91	244.640.98	195.906.16
نسبة تطور الموارد الداخلية (%)	/	% 0,09-	% 5,30-	% 1,26	% 8,47-	% 19,92-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الحسابات الإدارية لبلدية آريس خلال الفترة (2015-2020).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الموارد الداخلية لميزانية بلدية آريس بين سنتي (2015-2017) كانت في تناقص، فبعدما كانت 278.982.47 ألف دج في سنة 2015، سجلت في 2016 مبلغ 278.723.72 ألف دج، أي بانخفاض طفيف 258.75 ألف دج والتي تمثلها نسبة (-0,09%)، وواصلت الموارد الداخلية للبلدية في الانخفاض خلال سنة 2017 ووصلت إلى مبلغ: 263.957.07 ألف دج أي بنسبة انخفاض تقدر بـ (-5,30 %) وعلى النقيض، فإن في سنة 2018 عرفت الإيرادات الإجمالية إرتفاعا إلا أنه يبقى طفيفا ووصل إلى مبلغ : 267.288.91 ألف دج أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ (1,26 %)، والملاحظ خلال كل الفترة من سنوات (2015-2018) التقارب الكبير في مجموع الموارد الداخلية لبلدية آريس، أما بين سنتي (2019-2020) فعاودت الموارد إنخفاضها بنسبة قاربت (-20 %) خلال سنة 2020، والتي كانت الإستثناء ببلوغها مبلغ: 195.906.16 ألف دج فقط وهذا راجع إلى في الأساس إلى الانخفاض في التحصيل الجبائي خاصة ما تعلق بالضرائب المباشرة والتي انخفضت بين سنوات (2018-2020) إلى أكثر من 7.900.00 ألف دج، وكذا ناتج حاصل الأملاك العمومية والتي هي كذلك شهدت إنخفاضا كبيرا تعدى النصف، وانتقل بين الفترة المذكورة سابقا من 14.232.06 ألف دج إلى 6.991.68 ألف دج، وهذا ما يؤكد ضعف تحصيل البلدية لحقوقها المتأتية من كراء عقاراتها.

ويمكن تمثيل تطور الموارد الداخلية لقسم تسيير ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2) تطور الموارد الداخلية لقسم تسيير ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)

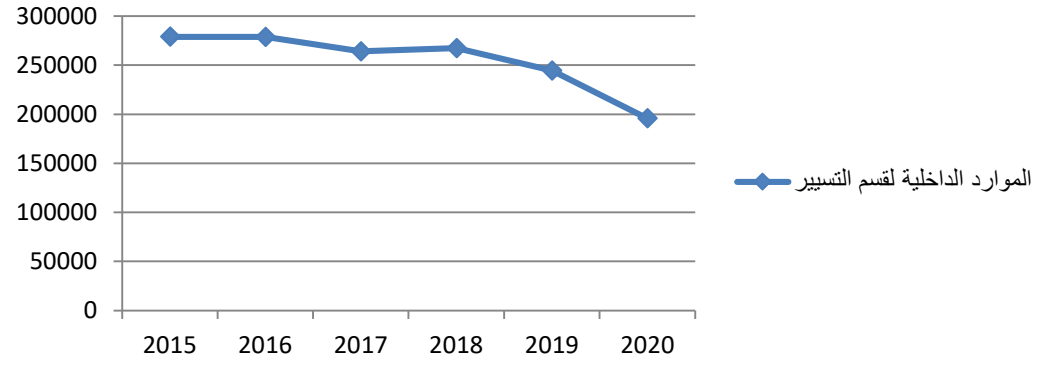

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم (02)

كما يتم توضيح نسب مساهمة الموارد الداخلية الجبائية من موارد قسم التسيير لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020) في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نسب مساهمة الموارد الداخلية الجبائية من موارد قسم التسيير لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020)

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الضرائب المباشرة (و:ألف دج)	36.359.94	43.110.19	56.074.57	45.349.52	51.447.50	37.446.84
الضرائب غير المباشرة (و:ألف دج)	4.985.12	3.315.05	3.597.85	5.329.92	4.972.72	2.333.23

مجموع الموارد الداخلية الجبائية (و:ألف دج)	41.345.06	46.425.24	59.672.42	50.679.44	56.420.22	39.780.07
مجموع موارد قسم التسيير (و:ألف دج)	465.004.46	395.163.52	404.303.22	403.072.75	372.469.12	343.997.53
نسبة الموارد الداخلية الجبائية إلى موارد قسم التسيير (%)	% 8,89	% 11,75	% 14,76	% 12,57	% 15,15	% 11,56

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الحسابات الإدارية لبلدية آريس خلال الفترة (2014-2020).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03)ضعف مساهمة الموارد الجبائية من إجمالي موارد قسم التسيير لبلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020)، حيث بلغت في المتوسط ما نسبته 12,44%، وبلغت أعلى نسبة لها في عام 2019 بـ (15,15%)، كما أنه ومن خلال الجدول يتبين أن مساهمة الضرائب المباشرة كبيرة مقارنة بالضرائب غير المباشرة وهذا من إجمالي الموارد الداخلية الجبائية لبلدية آريس خلال جميع سنوات الدراسة، وهذا لتنوعها خاصة ما تعلق بالرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم العقاري (TF)، كما أن تطور التحصيل الضريبي للضرائب المباشرة عرف مستويات تصاعدية بدءا بمبلغ : 36.359.94 ألف دج في سنة 2015 وصولا لمبلغ 51.447.50 ألف دج بين سنوات (2015-2019) والذي يمثل أكثر من ضعف الإيرادات المحصلة، مرورا بأعلى مستوى لتحصيل للضرائب المباشرة والذي كان في سنة 2017 بمبلغ: 56.074.57 ألف دج، إلا أنه وبعد سنة 2019 وخلال سنة 2020 عرف هذا النوع من الضرائب تراجعا كبيرا وصل فقط مبلغ 37.446.84 ألف دج، وبنفس الوتيرة الضعيفة عرفت الضرائب غير المباشرة خلال سنة 2020 إنخفاضا وصل لمبلغ: 2.333.23 ألف دج بعدما كان خلال السنة التي سبقتها مبلغ: 4.972.72 ألف دج، إلا أنه وبصفة عامة فإن المساهمة الضعيفة للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في إيرادات قسم التسيير لبلدية آريس خلال سنة 2020 مرده إلى التخفيضات والإعفاءات الجبائية التي قدمتها الدولة للتجار وأصحاب المهن نظير توقف نشاطهم بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم، والتي تركت أثرا كبيرا على الإقتصاد الجزائري وطنيا وحتى محليا.

ويتم توضيح كذلك نسب مساهمة الموارد الداخلية غير الجبائية بجميع مكوناتها من موارد قسم التسيير لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020) في الجدول أدناه:

الجدول رقم 04: نسب مساهمة الموارد الداخلية غير الجبائية من موارد قسم التسيير لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
منتوجات الاستغلال (و:ألف دج)	1.865.50	1.235.00	384.00	968.50	302.70	440.00
ناتج الأملاك العمومية (و:ألف دج)	10.634.69	10.635.08	13.809.84	14.232.05	12.719.62	6.991.68
ناتج استثنائي (و:ألف دج)	1.083.35	2.246.52	2.265.13	1.379.61	4.852.59	663.53
ناتج السنوات المالية السابقة (و:ألف دج)	224.053.87	218.181.88	187.825.68	200.029.31	170.345.85	148.030.88
مجموع الموارد الداخلية غير الجبائية (و:ألف دج)	237.637.41	232.298.48	204.284.65	216.609.47	188.220.76	156.126.09

مجموع موارد قسم التسيير (و:ألف دج)	465.004.46	395.163.52	404.303.22	403.072.75	372.469.12	343.997.53
نسبة الموارد الداخلية غير الجبائية إلى موارد قسم التسيير (%)	% 51,10	% 58,78	% 50,53	% 53,74	% 50,53	% 45,39

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الحسابات الإدارية لبلدية آريس خلال الفترة (2015-2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب الموارد الداخلية غير الجبائية إلى موارد قسم التسيير لبلدية آريس بين سنوات (2015-2019) شهدت استقرارا وتقاربا واضحا، وتعدت في كل سنواتها نسبة 50%، إلا أن سنة 2020 كانت الإستثناء بتحقيقها نسبة أقل من 50%، كما أن مجاميع الموارد الداخلية غير الجبائية خلال فترة الدراسة ككل عرفت إنخفاضا مستمرا، فبداية بمبلغ: 237.637.41 ألف دج في سنة 2015 إلى مبلغ: 156.126.09 ألف دج في سنة 2020 الذي يعد أقل تحصيل لهذا النوع من الموارد، وبالرجوع إلى مكونات الموارد الداخلية غير الجبائية لبلدية آريس خلال فترة الدراسة نلاحظ عدم استقرار التحصيل لنواتج الأملاك العمومية من سنة لأخرى، وبنفس التذبذب بالنسبة لنواتج الاستغلال، وهذا راجع إلى التذبذب في تحصيل هذا النوع من الموارد، والضعف الكبير في تحصيل البلدية لحقوقها المتأتية من كراء العقارات التابعة لها وحقوق التوقف في الأماكن المخصصة ... الخ.

أما فيما تعلق بناتج السنوات المالية السابقة، والذي يعبر عن المداخيل التي لم يتم تحصيلها في وقتها، وتحصل بعد السنة المالية المحددة لها، فمن خلال الجدول أعلاه يكون هذا النوع الأكثر مساهمة في الموارد الداخلية غير الجبائية لقسم التسيير لبلدية آريس خلال جميع سنوات الدراسة، بل ويقارب مجموع موارد قسم التسيير مجتمعة، وهذا ما يفسر تماطل بلدية آريس في تحصيل حقوقها.

كما يمكن إبراز مساهمة مجموع الموارد الداخلية إلى موارد قسم التسيير لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020)عن طريق نسب مئوية في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نسب مساهمة مجموع الموارد الداخلية إلى موارد قسم التسيير لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020)

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الموارد الداخلية الجبائية (و:ألف دج)	41.345.06	46.425.24	59.672.42	50.679.44	56.420.22	39.780.07
الموارد الداخلية غير الجبائية (و:ألف دج)	237.637.41	232.298.48	204.284.65	216.609.47	188.220.76	156.126.09
مجموع الموارد الداخلية (و:ألف دج)	278.982.47	278.723.72	263.957.07	267.288.91	244.640.98	195.906.16
مجموع موارد قسم التسيير (و:ألف دج)	465.004.46	395.163.52	404.303.22	403.072.75	372.469.12	343.997.53
نسبة الموارد الداخلية إلى موارد قسم التسيير (%)	% 60	% 70,53	% 65,29	% 66,31	% 65,68	% 56,95

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الحسابات الإدارية لبلدية آريس خلال الفترة (2015-2020).

من خلال الجدول رقم (05)، نلاحظ أن مجموع الإيرادات الداخلية لقسم التسيير لميزانية بلدية آريس بين سنوات(2015-2019) كانت في إستقرار واضح، فبعدما كانت 278.982.47 ألف دج في سنة 2015، سجلت في 2016 مبلغ 278.723.72 ألف دج، وحتى سنة 2019 التي شهدت مبلغ 244.640.98 ألف دج، وبالنظر إلى نسب هذا النوع من الموارد إلى موارد قسم التسيير نلاحظ أنها تتعدى نسبة 60% بين سنوات (2015-2019) ووصلت إلى نسبة 70,53% كأعلى نسبة في سنة 2016، هذا التقارب في الإيرادات راجع إلى الاستقرار الملحوظ في القوانين والأنظمة الجبائية، خاصة ما تعلق بالجباية المحلية، وكمثال على ذلك: الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) والتي كان آخر تعديل لها في قانون المالية لسنة 2015، وكذلك بالنسبة للرسم العقاري ورسم الإسكان والتي كان آخر تعديل لهما من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وحتى بالنسبة للموارد الداخلية غير الجبائية والتي عرفت الاستقرار نفسه في هذه الفترة المذكورة، حيث سجلت أعلى حصيلة لها في سنة 2015 بمبلغ: 237.637.41 ألف دج، وأقل تحصيل بمبلغ: 188.220.76 ألف دج في سنة 2019، هذا التقارب راجع إلى الحركية المستقرة تجاريا واقتصاديا في بلدية آريس والتي كان لها الأثر الواضح على الموارد المتأتية من منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك العمومية.

غير أنه وفي كل مرة فإن سنة 2020 تسجل الاستثناء من حيث مختلف موارد ميزانية بلدية آريس، ولقد سجلنا بها أقل نسبة والتي قاربت 57 %، وهذا ما يعبر عنه بالانخفاض في الموارد الداخلية الجبائية وغير الجبائية على حد سواء متأثرة بالجائحة التي ضربت الجزائر.

ويمكن تمثيل بنسب مئوية مساهمة الموارد الداخلية والخارجية لقسم تسيير ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): نسب مساهمة الموارد الداخلية والخارجية لقسم تسيير ميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020)

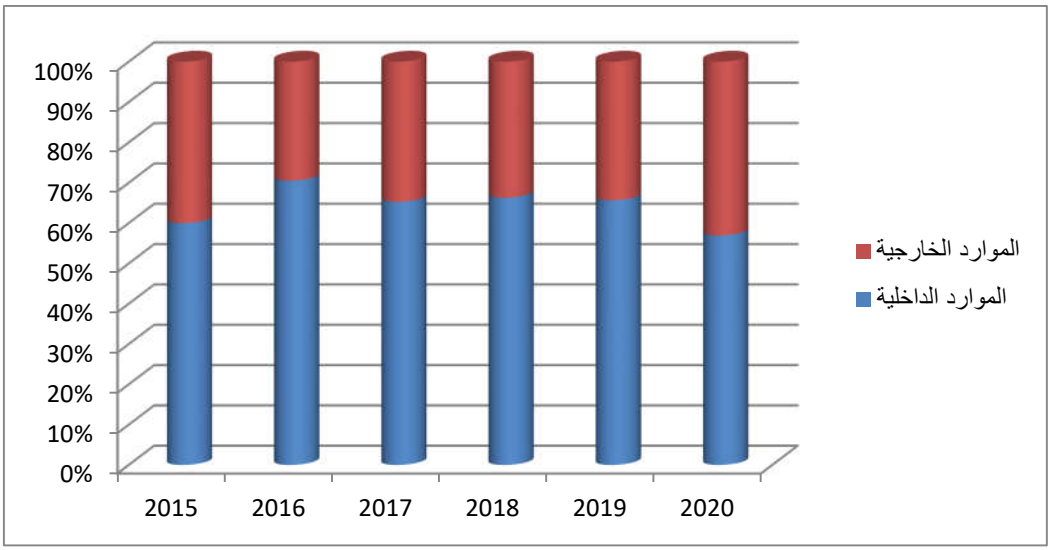

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم (05)

كما يمكننا أخيرا إبراز نسب مساهمة جميع مكونات الموارد الداخلية لقسم التجهيز والاستثمار لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020) من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 06: نسب مساهمة الموارد الداخلية لقسم التجهيز والاستثمار لميزانية بلدية آريس خلال الفترة (2015- 2020)

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات التجهيز والاستثمار (و: ألف دج)	247.728.43	235.353.28	175.764.00	493.718.75	513.341.82	425.634.60
الفائض المرحل (و:ألف دج)	148.516.58	147.906.89	121.949.79	84.525.14	365.537.30	339.547.43
نسبة الفائض إلى موارد قسم التجهيز (%)	% 59,95	% 62,84	% 69,38	% 17,12	% 71,20	% 79,77
أملاك عقارية ومنقولة (و:ألف دج)	/	/	/	/	15.01	/
نسبة الأملاك العقارية والمنقولة إلى موارد قسم التجهيز (%)	/	/	/	/	% 0,0029	/
الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار (و:ألف دج)	45.875.79	36.719.47	21.531.54	23.352.11	9.942.61	42.246.29
نسبة الاقتطاع إلى موارد قسم التجهيز (%)	% 18,52	% 15,60	% 12,25	% 4,73	% 1,94	% 9,93

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الحسابات الإدارية لبلدية آريس خلال الفترة (2015-2020).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع إيرادات قسم التجهيز لميزانية بلدية آريس بين سنوات(2015-2016) كانت في إستقرار واضح، فبعدما كانت 247.728.43 ألف دج في سنة 2015، سجلت في 2016 مبلغ 235.353.28 ألف دج، غير أن الاستثناء خلال فترة الدراسة سجلته سنة 2017 التي شهدت مبلغ: 175.764.00 ألف دج فقط وهذا راجع لانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، واتخاذ الدولة بذلك سياسة تسقيف نفقات التجهيز والحد من الإعانات الموجهة للجماعات المحلية، وتقليص البرامج الخاصة بنفقات التجهيز والاستثمار المحلية والقطاعية، إلا أنه وفي الفترة بين سنوات (2018-2020) عرفت إيرادات التجهيز إرتفاعا ملحوظا خاصة في سنة 2019 وهذا بمبلغ إجمالي وصل 513.341.82 ألف دج، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إعادة بعث المشاريع المتوقفة منذ 2017، وتخصيص الأرصدة اللازمة للبرامج التي تمس قطاعات الري والكهرباء والغاز في إطار فك العزلة وتحسين ظروف معيشة سكان مناطق الظل.

أما بالنسبة لمساهمة مختلف مكونات هذا النوع من الموارد ، فنجد الفائض المرحل إلى نفقات التجهيز هي الأعلى بنسب فاقت 60 % في معظمها، وسجلنا أعلى نسبة في سنة 2020 بنسبة وصلت 79,77%، وهذا راجع لتأخر انجاز المشاريع الخاصة بالبلدية، وبالتالي عدم إنفاق الإعتمادات المخصصة للتجهيز والاستثمار، فترحل إلى السنة المالية الموالية عند غلق السنة المالية، أما بالنسبة للأملاك العقارية والمنقولة فسجلنا مساهمة بمبلغ: 15.010.00 دج وفي سنة 2019 فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا من إجمالي إيرادات قسم التجهيز، أما فيما يخص الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار من ميزانية التسيير أو كما يطلق عليه "بالتمويل الذاتي" فمساهمتها متوسطة بين سنوات (2015-2017) والتي كانت نسبها: 18,52 %، 15,60 %، 12,25 %على التوالي، والمتأتية أساسا من الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، غير أنها عرفت بعد هذه الفترة إنخفاضا واضحا وصل مبلغ: 9.942.61 ألف دج، بنسبة مساهمة في

إجمالي إيرادات قسم التجهيز تقدر بـ 1,94 %، وهذا يعود إلى جائحة كورونا وتوقف الأنشطة التجارية والاقتصادية والتي أثرت بشكل واضح خلال سنتي 2019، 2020 على التحصيلات الجبائية وبذلك على الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار، كما أن السياسة المنتهجة من طرف الحكومة اعتمدت خلال الفترة الأخيرة المذكورة في توجيه مختلف مصادرها خاصة ما تعلق بالجباية البترولية والوطنية وحتى المحلية إلى الإنفاق الصحي على المستلزمات والتجهيزات الطبية لمجابهة فيروس كورونا (COVID-19)

3. خاتمة:

تم التطرق من خلال هذه الدراسة، وفي محورها الأول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالجماعات الإقليمية في الجزائر، وكذا نظامها القانوني، أما في المحور الثاني فتم التطرق في المحور الثاني إلى تعريف هذا النوع من الميزانيات، مع ذكر أهم مصادر التمويل المحلي، والتركيز على الداخلية منها بنوعيها الجبائية وغير الجبائية.

إن الجماعات الإقليمية في الجزائر تعتمد على أنواع مختلفة من الموارد لتمويل ميزانيتها، خاصة الداخلية منها ما يؤثر على استقرار وضعيتها المالية، ولقد إخترنا كدراسة حالة في المحور الثالث بلدية آريس بولاية باتنة، وقمنا بتحليل مواردها الداخلية الجبائية من ضرائب ورسوم محلية، وكذا الغير جبائية كمنتوجات الاستغلال، ناتج الأملاك العمومية والأملاك العقارية والمنقولة، إضافة إلى الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار أو كما يسمى بالتمويل الذاتي، وهذا باستعمال نسب مساهمتها من إجمالي الإيرادات لكل قسم على حدى، كما بينا تطور هذا النوع من الإيرادات خلال الفترة المختارة بين (2015-2020) والتي شهدت تطورات سياسية واقتصادية وحتى صحية وطنيا وعالميا.

النتائج:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، وتحليل الموارد الداخلية لميزانية بلدية آريس توصلنا إلى النتائج التالية:

- إيرادات التسيير لميزانية بلدية آريس خلال السنوات (2015-2019) تفوق إيرادات قسم التجهيز والاستثمار، وهذا رغم الاختلاف في مجموع الإيرادات السنوية في كل مرة، غير أن سنة 2020 حصل العكس وهذا راجع إلى تقلص الحركية الاقتصادية والتجارية المتأثرة بفيروس كورونا (COVID-19)؛
- تعتبر الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضرائب والرسوم أهم مورد مالي داخلي ذاتي للجماعات الإقليمية في الجزائر ولبلدية آريس خاصة، إلا أنه يبقى غير كاف لتحقيق الاستقلالية المالية؛
- مبالغ إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة لبلدية آريس خلال فترة الدراسة (2015-2020) متقاربة بشكل كبير، وهذا راجع للاستقرار في القوانين والأنظمة الجبائية؛
- عرفت الإيرادات الإجمالية لبلدية آريس بعد سنة 2018 انخفاضا مستمرا ومحسوسا، متأثرة بالوضع الاقتصادي للبلد وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- لا تعتمد بلدية آريس على مواردها الذاتية المتمثلة في منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك العمومية، في تمويل إيرادات قسم التسيير في ميزانيتها، حيث لم تتعدى في المتوسط نسبة 7 % من إجمالي إيرادات قسم التسيير، كما أنها لا تعتمد كذلك على أملاكها العقارية والمنقولة كمورد لتمويل قسم التجهيز والاستثمار لميزانيتها بنسبة ضعيفة جدا 0,0029 % وفي سنة واحدة 2019 خلال فترة الدراسة ككل؛

- تعتمد بلدية آريس في تمويل إيرادات قسم التجهيز والاستثمار بشكل كبير على الفائض المرحل، بنسب فاقت 60 % في معظمها، وسجلنا أعلى نسبة في سنة 2020 بنسبة وصلت 79,77%، وهذا راجع لتأخر انجاز المشاريع الخاصة بالبلدية، كما أن البلدية محل الدراسة تعتمد على ناتج السنوات المالية السابقة في تمويل إيرادات قسم التسيير بنسب فاقت 90% على كامل فترة الدراسة، والذي يعبر عن التأخر في تحصيل الموارد الخاصة بالبلدية؛
- تعتمد بلدية آريس خلال الفترة (2015-2020) في تمويل قسم التسيير من ميزانيتها على مواردها الذاتية، بنسب تتراوح بين (57% - 70,5%)، وعليه فهي تتمتع باستقلالية مالية نسبية.

الإقتراحات:

وعليه فما نقترحه لتفعيل مساهمة الموارد الداخلية في إستقلالية ميزانية بلدية آريس خصوصا، والجماعات الإقليمية في الجزائر عموما نلخصه في الآتي:

- ضرورة تفعيل بلدية آريس لجميع أملاكها العقارية والمنقولة، وإعادة تقييمها، والسهر على تحصيل حقوقها بالتنسيق مع المصالح الضريبية المختصة إقليميا؛
- إهتمام بلدية آريس أكثر بالمداخيل غير الجبائية خاصة منتوجات الاستغلال، لتحقيق توازن هيكلي في ميزانيتها؛
- تظافر جهود المسؤولين على بلدية آريس والعمل على إنشاء خلية تهتم باستقطاب المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال، وخلق ديناميكية إقتصادية وتجارية محليا؛
- تفعيل الوحدات الاقتصادية لبلدية آريس، وربط شراكات مع القطاع الخاص المنتج خاصة في قطاع السياحة والصناعات التقليدية لما تمتاز به البلدية من مقومات في هذا المجال؛
- منح إستقلالية أكثر للجماعات الإقليمية خاصة المالية منها، من خلال تأسيس ضرائب ورسوم محلية تتماشى والقدرات السوسيو إقتصادية لكل بلدية، وهذا ما يدفع ببلدية آريس لربط قنوات جديدة لتمويل ميزانيتها؛
- يجب على بلدية آريس أن تتبنى تجارب بعض البلديات الناجحة في تفعيل مواردها الداخلية، مع الأخذ بعين الإعتبار جميع مقوماتها الإقتصادية والصناعية والسياحية المحلية؛
- ضرورة إهتمام بلدية آريس خصوصا والجماعات الإقليمية في الجزائر عموما بالموارد الداخلية، وتفعيلها لتحقيق إستقلالية ميزانياتية من جهة، والوصول لأريحية مالية، خاصة ما تعلق بإيرادات قسم التسيير لديها؛
- الاعتماد على مبادئ الحوكمة المحلية، خاصة في إعداد ميزانية الجماعات الإقليمية في الجزائر، وتجسيد الميزانية التشاركية محليا؛
- مكافحة التهرب الضريبي محليا، وإنشاء بنك معلومات خاصة بالأنشطة التجارية والاقتصادية، والتوجه إلى رقمنة القطاع الجبائي.

4. قائمة المراجع:

1) Bekhada, K., & Semaoune, K. (2019). Les Barrières à l'Implication des Ressources Humaines dans les Processus de l'Innovation Organisationnelle dans les Collectivités locales Algeriènnes. *Revue Organisation et Travail. Université Mascara.* Algerie. *8* (1), p38.

2) Himrane, M. (2018). Vers un Code de la Fiscalité Local en Algerie. *Revue d'économie et Finance. Université Chlef , Algerie. 04* (01).p55.

3) أحمد سي يوسف. (2013). تحولات اللامركزية في الجزائر : حصيلة وآفاق. *مذكرة ماجستير* . كلية الحقوق، تيزي وزو، الجزائر.

4) إسماعيل فريجات. (2016). النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر. *مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة الوادي* 7(1). ص198.

5) إسماعيل فريجات. (2013-2014). مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري. *مذكرة ماجستير* . كلية الحقوق، جامعة الوادي، الجزائر.

6) المادة 01، القانون 10/11. (22 جوان, 2011). المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

7) المادة 01، القانون 07/12. (21 فيفري, 2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

8) المادة 02، القانون 24/06. (26 ديسمبر, 2006). قانون المالية لسنة 2007. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

9) المادة 05، القانون 03/07. (24 جويلية, 2007). قانون المالية التكميلي لسنة 2007. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

10) المادة 110، القانون 07/12. (21 فيفري, 2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

11) المادة 157، القانون 07/12. (21 فيفري, 2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

12) المادة 176، القانون 10/11. (22 جوان, 2011). المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

13) المادة 21، الأمر 27/95. (30 ديسمبر, 1995). المتضمن قانون المالية لسنة 1996. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

14) المادة 21، القانون 01/09. (22 جويلية, 2009). قانون المالية التكميلي لسنة 2009. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

15) المادة 46، القانون 31/96. (30 ديسمبر, 1996). قانون المالية لسنة 1997. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

16) المادة 62، القانون 09/79. (31 ديسمبر, 1979). قانون المالية لسنة 1980. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

17) المادة 65، القانون 36/90. (31 ديسمبر, 1990). قانون المالية لسنة 1991. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

18) المادة 67، القانون 11/02. (25 ديسمبر, 2002). قانون المالية لسنة 2003. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

19) المواد 26-27، القانون 14/16. (29 ديسمبر, 2016). قانون المالية لسنة 2017. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

20) المادة 36، القانون 2000/06. (23 ديسمبر, 2000). قانون المالية لسنة 2001. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

21) أيوب أقوجيل، و جمال يرقى. (2020). تقييم دور الجباية المحلية للبلدية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات الاقليمية في التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة بلدية شير ولاية باتنة للفترة (2015-2018). المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جامعة باتنة 1. 5 (2). ص 379.

22) جعفر أنس قاسم. (1988). *أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

23) عبد المطلب عبد الحميد. (2001). *التمويل المحلي والتنمية المحلية*. الدار الجامعية للطبع والنشر.الاسكندرية. مصر.

24) عمار عوابدي. (2007). *القانون الإداري*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

25) لخضر مرغاد. (2005). الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية. جامعة بسكرة*. 5(7). ص03.

26) محمد الصغير بعلي. (2015). *القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)*. دار العلوم للنشر والتوزيع. عنابة. الجزائر.

27) مصالح بلدية آريس مصالح بلدية آريس. (مارس, 2021). معلومات حول البلدية. *معلومات حول البلدية* .

28) نادية تياب. (2010). مدى وجود لامركزية إدارية في الجزائر. *المجلة الآكاديمية للبحث القانوني. جامعة بجاية*. 1(2). ص 31.

29) وسيلة السبتي. (2009). *تمويل التنمية المحلية*. إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.